الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة الرابعة عشرة

المعقودة يوم الاثنين

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UN LIBRARY

MAY 4 1981

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس : السيد بوخ فلوريس (المكسيك)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

الاعراب عن المواساة فيما يتصل بالزلزال الذى حدث مؤخرا في الجزائر

تنظيم الأعمال

البند ٩٦ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة خطة المؤتمرات (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) الأمم المتحدة (تابع)

../..

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/35/SR.14
22 April 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

الاعراب عن المواساة فيما يتصل بالزلزال الذي حدث مؤخرا في الجزائر

١ - الرئيس : أعرب باسم اللجنة عن المواساة فيما يتصل بالزلزال الذي حدث مؤخرا في الجزائر .

٢ - السيد بوزاربية (الجزائر) : أعرب عن امتنان وفده للمواساة التي عبر عنها الرئيس وللمساعدة التي يتلقاها بلده فعلا فيما يتصل بالزلزال .

تنظيم الأعمال

٣ - الرئيس : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٧١ ، أبلغ الرئيس اللجنة ، بطريقة استخدامها لموارد المؤتمرات خلال الأسبوع الماضي . وأعرب عن أمله في أن تحافظ اللجنة على هذا السجل الممتاز .

البند ٩٦ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) (A/35/32 و Add.1 ؛ و A/C.5/35/12 ؛ و A/C.5/35/L.5 و L.6)

٤ - السيد غودفري (نيوزيلندا) : قال ان التوصيات التي أصدرتها لجنة المؤتمرات خلال السنوات الثلاث الماضية اتسمت بالطابع العملي وبالبراعة وأدت الى زيادة الفعالية في تنظيم المؤتمرات ومراقبة الوثائق . وأضاف قوله أن من المناسب أن تقوم لجنة دائمة تابعة للجمعية العامة بمراقبة مدى فعالية المنظمة في ادارة اجتماعاتها .

٥ - وقال ان وفده يرى أن من غير الواقعي أو المعقول السعي الى الحد من المؤتمرات الخاصة التي تعقدها المنظمة بالعمل ببساطة على تقليل عددها . لذلك يؤيد وفده النهج الواقعي الذي اعتمدته لجنة المؤتمرات وتوصياتها ٣ و ٤ و ٥ . كما يؤيد التوصية ٢ ، التي تنطبق على الوثائق المتعلقة بالمؤتمرات الخاصة بقدر انطباقها على الوثائق المتعلقة بالاجتماعات العادية . وأضاف أن على اللجنة أن تبقي مسألة المؤتمرات الخاصة قيد الاستعراض .

٦ - ومضى قائلا أنه ينبغي توفير المزيد من المبادئ التوجيهية بشأن تنظيم وعقد المؤتمرات الخاصة . لذا فان من المفيد دراسة عمل واحدة أو اثنتين من الأمانات التي أنشئت لتنظيم مؤتمرات خاصة ، بهدف تيسير اعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمسائل التي يتعين معالجتها كلما اقترح مؤتمر خاص ؛ كما ينبغي النظر في طرق تحسين فعالية أمانات المؤتمرات الخاصة . ويمكن لهذه الدراسة أن تحدد المدى الذي تكون فيه مواطن الضعف في أداء أمانة مؤتمر خاص ما ناجمة من عيوب في القرار المخوّل أو من نقص في المبادئ التوجيهية التفصيلية التي أعدتها الهيئة التحضيرية ؛ وأن تبحث التفاعل بين أمانة المؤتمر والهيئة التحضيرية المعنية ، وبين أمانة

المؤتمر وغيرها من هيئات الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة التي هي في وضع يمكنها من الاسهام في المؤتمر ؛ وأن تنظر في العلاقة بين تحديد مواعيد اجتماعات الهيئة التحضيرية والاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها أفرقة الخبراء أو غيرها من الأفرقة ، في تحديد مواعيد توزيع التقارير . ويمكن أيضا لهذه الدراسة أن تنظر فيما اذا كانت ثمة مبادئ توجيهية أو اجراءات بشأن مسائل الموظفين والمسائل التنظيمية يمكن أن يستفاد من توحيدها أو تدوينها بغية تيسير انشاء أمانة المؤتمر وأدائها لمهامها على نحو فعال ؛ وأهم من ذلك ، ينبغي أن تبت هذه الدراسة في الظروف التي ينبغي فيها انشاء أمانة للمؤتمر الخاص بدلا من استخدام جهاز الأمانة القائم ، بعد تعزيزه على النحو المناسب . وينبغي أن تقوم دائرة التنظيم الادارى باجراء هذه الدراسة ضمن الموارد القائمة ، وذلك بموجب اختصاصات يتعين اعدادها بالتشاور الوثيق مع ادارة شؤون المؤتمرات . كما ينبغي أن يستفاد فيها من خبرة المنظمة في مجال عقد المؤتمرات الخاصة في الماضي وأن تنظر بالتفصيل في الأعمال التحضيرية لواحد من المؤتمرات الخاصة المزمع عقدها في عام ١٩٨١ - ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة خيار واضح في هذا الصدد . وينبغي كذلك أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها المقبلة عن طريق لجنة المؤتمرات واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، تقرير يكون مشفوعا باستنتاجات وتوصيات .

٧ - وقال ان وقف المحاضر الموجزة لبعض الهيئات صحبته على مايبدو زيادة في عدد الوثائق التي تصدر في حينها . فاذا كان هذا التحسن لا يظهر بجلاء للجميع ، فقد يكون السبب في ذلك هو أننا نجد بين الوثائق التي لاتزال تظهر في موعد متأخر بعض الوثائق التي تريدها الوفود أكثر من غيرها ؛ وهذا في حد ذاته قد تكون له علاقة بقيمة بعض التقارير التي توزع عاما بعد عام بناء على طلب الوفود . ومع ذلك ، فانه لا يزال هنالك عدد مفرط من الوثائق لا يتاح في الوقت الذى ينبغي أن يتاح فيه ، وأضاف قوله ان الأسباب التي قدمت لتبرير هذه التأخيرات لم تكن كافية في العديد من الحالات . لذا ، ينبغي للجنة المؤتمرات أن تسعى في العام المقبل الى التأكد من الأسباب التي تؤدى الى هذه التأخيرات وأن تحدد الى أى مدى حقق وقف المحاضر الموجزة التجريبي هدفه .

٨ - وأضاف أن تردد بعض الهيئات في أن تنظر في عقد عدد أقل من الاجتماعات أو عقد اجتماعات لفترات أقصر هو تعبير مؤسف عن الأولوية المنخفضة التي تعلقها على الفعالية والكفاءة . وقد يطرأ في الوقت المناسب تغيير على هذا الموقف ؛ وفي هذه الأثناء فان على لجنة المؤتمرات أن تواصل جهودها الرامية الى معالجة الأعراض ، بينما تنظر في طرق علاج المرض .

٩ - وقال انه اذا ماوصلت لجنة المؤتمرات الى مرحلة لاتستطيع فيها القيام بعمل مفيد ، فان عليها أن تكون على استعداد للتوصية بحلها ، فتعزف بذلك عن الرغبة في تولي مسؤوليات اضافية لمجرد تبرير وجودها . وأضاف أن تكلفة خدمات المؤتمرات والحاجة الى الاقتصاد ستكونان على

(السيد غودفري ، نيوزيلندا)

الدوام عاملين حيويين في مداولات اللجنة ، ولكن عليها ألا تحاول اغتصاب دور الهيئات المعنية بالشؤون المالية أو شؤون الميزانية ؛ اذ أن مهمتها هي تقديم توصيات ذات طابع عملي بشأن تحسين تنظيم المؤتمرات في جميع جوانبه .

١٠ - السيد مالكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ أن لجنة المؤتمرات تقيدت بصورة أو أخرى بالولاية الممنوحة لها في قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ . ومضى قائلا أن من الواضح أن البرمجة الزائدة حققت نتائج مفيدة ، ولذلك يؤيد وفده توصية اللجنة بأن يواصل الأمين العام الأخذ بأقصى قدر من البرمجة الزائدة . كما يؤيد التدابير المتعلقة بمراقبة حجم الوثائق والحد منها .

١١ - وقال ان من شأن مشروع المبادىء التوجيهية الذي أعدته اللجنة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمرات الخاصة وتنظيمها وخدمتها ، اذا ما اعتمد ، أن يعزز كفاءة أنشطة الأمم المتحدة في مجال المؤتمرات . ومع ذلك ، فان من دواعي قلق وفده أن يلاحظ أن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار المقترح من قبل اللجنة في الفقرة ٧٠ من تقريرها (A/35/32) يمثل نكوصا عن عزم الجمعية العامة السابق بألا تعقد أكثر من مؤتمر خاص رئيسي واحد في أية سنة واحدة . وبالاضافة الى ذلك ، فان من دواعي خيبة أمل وفده أن يعلم أن حوالي ثلث الوقت المخصص لهيئات الأمم المتحدة أهدر بسبب التأخير في بدء الاجتماعات أو انهائها في وقت مبكر أو الغائها .

١٢ - وقال انه ولئن كان لا يود أن يقلل من شأن انجازات اللجنة ، الا أنه يعتقد أنه لا يمكن القول بأنها اضطلعت بكامل الولاية الممنوحة لها بموجب القرار ٣٢/٧٢ . فلا تزال اللجنة حتى الآن تتحاشى أن توصي الجمعية العامة بوسائل لتحقيق التوزيع الأمثل لموارد المؤتمرات وتسهيلاتها وخدماتها . وهي تتردد لسبب غير مفهوم في أن تنظر في امكانية الأخذ بنظام يحقق التوزيع الأمثل والمتوازن للموارد فيما بين مختلف ميادين نشاط الأمم المتحدة أو أن تنظر في الاحتياجات المقبلة للمنظمة فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات وتسهيلاتها أو في اصدار توصيات بشأن تحسين تنسيق المؤتمرات داخل منظومة الأمم المتحدة . وبناء عليه ، يرى وفده أن هذه هي المشاكل التي ينبغي للجنة أن تمنحها الأولوية ؛ ويتعين أن تدرجها في جدول أعمالها ، اذا ما أريد تجديد ولايتها . ومع ذلك يبدو بالفعل أن الشكوك التي تخالج بعض الوفود فيما يتعلق بجدوى تمديد ولاية اللجنة ليست دون أساس .

١٣ - وقال ان على اللجنة أن توقف صب اهتمامها على مسائل تقع ضمن حدود مسؤولية الأمانة العامة . وأن عليها أن تكون أداة لضبط النمو في عدد المؤتمرات ، خاصة بالنظر الى جدول الاجتماعات المشبّع والقدر المحدود من تسهيلات خدمة المؤتمرات المتاحة . وأكد أن وفده لا يزال يحبذ تجميد موارد المؤتمرات عند مستواها الحالي وتمويل أية اجتماعات ومؤتمرات من الموارد التي تتاح باعادة النظر في الأولويات والغاء البرامج التي فات أوانها أو الحدية أو عديمة الجدوى .

١٤ - السيد اللافي (الجماهيرية العربية الليبية) : قال ان لجنة المؤتمرات هي هيئة حديثة العهد الى حد لا يسمح للوفود باصدار حكم قاطع بشأن أدائها . وأعرب عن أمله في تمكينها من القيام بعملها بفعالية ، وذلك بتعاون كل من يعنيه الأمر .

١٥ - وقال ان الضرر الذى لحق بالمنظمة من جراء مشكلة الوثائق أمر لا جدال فيه . لذلك يؤيد وفده انفاذ قاعدة الصفحات الاثنتين والثلاثين التي نوقشت في الفقرة ٣٥ من تقرير اللجنة (A/35/32) ، ويرى أن ما قد يكون ضروريا من حالات الخروج على هذه القاعدة ينبغي أن يكون ذا طابع محدد للغاية ويبقى في الحدود الدنيا . وأضاف انه ينبغي أن يتحمل الأمين العام المسؤولية بكاملها عن أية حالات تأخير في اصدار الوثائق ، خاصة وأن الوفود لا تتلقى تفسيرات مقبولة فيما يتعلق بحالات التأخير هذه من الهيئات المعنية . وفضلا عن ذلك ، فان بعض الوثائق لا تتاح في حينها الا بلغات معينة ، وبذلك تجد بعض الوفود نفسها في وضع غير مواتٍ حيث تضطر الى دراسة المواضيع بلغة لا تحسنها تماما . لذلك يجب حسم هذه المسألة ، رغم أن الوفود تحرص على اظهار روح التعاون حفاظا على صالح المنظمة . ولهذا السبب ، يؤيد وفده التوصية ٢ الصادرة عن لجنة المؤتمرات .

١٦ - وقال ان وفده ظل على الدوام يؤيد الاقتصاد في النفقات بصورة رشيدة ومبنية على أسس ، ولذلك فهو يؤيد اقتراحات الأمين العام الداعية الى مراقبة الوثائق والحد منها ، بما في ذلك المقرر الداعي الى وقف اعداد المحاضر الموجزة لبعض الهيئات . ولكن على الرغم من أنه تم ايقاف اعداد المحاضر الموجزة ، فقد استمر التأخير في اصدار الوثائق الأخرى . وأضاف ان وفده كان يتوقع شيئا أفضل من ذلك ، ويرى أنه ينبغي دراسة هذه المسألة برمتها دراسة متعمقة ، لا سيما ولن الفترة التجريبية قد بينت أن ايقاف اعداد المحاضر الموجزة كان أيسر بالنسبة لبعض الهيئات منه بالنسبة للبعض الآخر . وبالنظر الى الطلبات المقدمة من بعض اللجان بالاذن لها ثانية باعداد محاضر موجزة لجلساتها ، فانه ينبغي على الأقل استئناف تغطية بعض المناقشات التي تدور في الهيئات الرئيسية الى أن يتم بحث هذه المسألة بصورة تامة .

١٧ - وقال ان نظام البرمجة الزائدة قد أثبت نجاحه في تخفيض التبديد في موارد المؤتمرات الناجم عن حالات الغاء الاجتماعات . لذلك يؤيد وفده الأمين العام في عزمه على مواصلة البرمجة الزائدة ويؤيد ، في هذا الصدد ، التوصية ١ من توصيات لجنة المؤتمرات أملا منه في أن يشتمل التقرير المقبل للجنة على معلومات اضافية عن كل من مثالب ومناقب البرمجة الزائدة كنظام .

١٨ - وفي الختام ، يحث وفده على اعتماد مشروع القرار الذى أوصت الجمعية العامة باعتماده ، وهو مشروع القرار الوارد في التوصية ٥ للجنة المؤتمرات .

١٩ - السيد مارتوريل (بيرو) : قال انه لما كانت لجنة المؤتمرات قد أوصت بالاستمرار في استخدام البرمجة الزائدة ، فانه ينبغي التشديد على الهدف الرئيسي من تحسين استخدام موارد

(السيد مارتوريل ، بيرو)

المؤتمرات بتوفير احصاءات عن الفوائد المرجوة ، وعلى رأسها تحقيق وفورات فيما يتعلق بالمترجمين التحريريين والشفويين المستقلين .

٢٠ - وقال ان حالات التأخير في اصدار الوثائق باللغات الرسمية للجمعية العامة هي مشكلة رئيسية . لذلك ينبغي بذل جهود لحسم هذه المسألة بصورة لارجعة فيها ووضع حد للنهج المتمثل في اصدار الوثائق في ذات اليوم المخصص للنظر فيها . وأضاف انه يحدث في حالات عديدة أن تصدر الوثائق باللغة الاسبانية في وقت متأخر في حين تكون متاحة قبل ذلك باللغات الأخرى ، وتلك حقيقة يشتم منها رائحة التمييز .

٢١ - وأعلن أن وفده يؤيد تماما التوصيات ٣ و ٤ و ٥ الصادرة عن لجنة المؤتمرات . وأضاف أنه بالرغم من جهود اللجنة ، لايزال عدد الاجتماعات ينمو عاما بعد عام . واسترسل قائلا أنه ينبغي حل هذه المشكلة لأنها باهظة التكاليف وتؤدي في بعض الأحيان الى اختلالات في الميزانية . وقال ان بيرو تؤيد على الدوام ، بوصفها أحد البلدان النامية ، أي مؤتمر من شأنه أن يؤدي الى تعزيز التقدم والرفاه الاقتصادي ، ولكنها تدرك أيضا ضرورة تخفيض عدد الاجتماعات التي لاتحقق أهدافها أو التي تستمر في الانعقاد دون أن تحرز نتائج ايجابية . لذلك يؤيد بلده تأييدا تاما الأفكار المقدمة في التوصية ٥ الصادرة عن لجنة المؤتمرات ، وكذلك الخطوات التي بذلت لمراقبة الوثائق والحد منها كلما كان ذلك لايعني حرمان هيئات الأمم المتحدة من خدمات أساسية .

٢٢ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان الاعتبار الرئيسي في ميدان خدمات المؤتمرات هو توفير الوقت والجهد والمال من أجل زيادة كفاءة الأمم المتحدة . ومضى قائلا أن عدد الاجتماعات المتزايد على الدوام ، وازدياد تدفق الوثائق يخلقان صعوبات لجميع الدول الأعضاء ، خاصة للدول التي لاتستطيع ارسال وفود كبيرة الى اجتماعات هيئات الأمم المتحدة ، ويضعان قيودا على مالية المنظمة ويخلقان انطباعا بصحة الرأي المبالغ فيه ، والشائع على نطاق واسع مع ذلك ، وهو أن الأمم المتحدة غارقة في فيضان المناقشات والوثائق .

٢٣ - ومع ذلك فانه كثيرا مايحدث أن تدعو الوفود التي تضج بالشكوى من عبء الاجتماعات غير المطاق وحجم الوثائق الضخم الى المزيد من الاجتماعات والمؤتمرات والهيئات والتقارير كلما نشأت مشكلة . وقال ان أفضل طريقة ، ولعلها الطريقة الوحيدة ، للتصدي لهذا الاتجاه هو منح لجنة المؤتمرات ، التي تتسم في تكوينها بتوزيع جغرافي مناسب ، سلطة كافية ، والالتزام بتوصيات تلك اللجنة .

٢٤ - وقال ان وفده يوافق على اجراءات العمل التي اعتمدتها اللجنة ، وهي الاجراءات المبينة في الفقرة ٦ من تقريرها . كما يرحب بالممارسة السليمة ، الموصوفة في الفقرة ١٢ ، وهي الموافقة على الاضافات أو التغييرات في برنامج المؤتمرات على أساس أن تتم تغطية أية مصروفات اضافية من اعتمادات الميزانية المقررة .

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

٢٥ - ومع أن وفده يؤيد التوصية ١ ، الا أنه يرى أن البرمجة الزائدة قد تؤدى في بعض الحالات الى الاحتفاظ بموارد باهظة في حالة جاهزة للاستخدام وهذه قد لا يتسنى الانتفاع بها نظرا لأن من المرجح أن يحول أى برنامج زائد البرمجة دون اشتراك الوفود في المناقشات . وبناء عليه ، هنالك ضرورة للاعتدال في تطبيق البرمجة الزائدة .

٢٦ - وأعلن أن وفده يوافق أيضا على التوصية ٢ ، شريطة ألا تصبح التقارير المتعلقة بحالة الاستعداد لاصدار الوثائق ضربا جديدا من التقارير المطولة .

٢٧ - ثم التفت الى المبادىء التوجيهية المتعلقة بالبرامج الخاصة والمبينة في التوصية ٣ ، فأشار الى أنه ستكون هناك على الدوام مبادرات لعقد مؤتمرات خاصة ، وأنه بمجرد القيام بهذه المبادرة ، فانه يتعذر الامتناع عن تأييدها . وهو يرى أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي لايزالان أنسب المحافل لمعالجة أى موضوع . وأضاف أن من شأن عقد عدد مفرط من المؤتمرات الخاصة أن يقلل من أثر هذه المؤتمرات ويؤدى الى تكرار مناقشات المتابعة في الدورات العادية للجمعية العامة . واستطرد قائلا ان العمل المرتبط بعقد مؤتمر خاص يصرف الأمانة العامة عن مهامها العادية بل وأسوأ من ذلك يتطلب موظفين اضافيين . وأعلن أن وفده يوافق تماما على المبادىء التوجيهية المقترحة لمراقبة وثائق المؤتمرات الخاصة والحد منها ويثق في أن الأمين العام سيسهر على انفاذها بدقة . وقال ان وفده يفهم أن المبادىء التوجيهية المتصلة بمرحلة انعقاد المؤتمر (التوصية ٣) ستجرى مراعاتها ضمن اطار النظام الداخلي للجمعية العامة .

٢٨ - وأعلن أن وفده لا يعترض على اعتماد مشروع القرار الذى أوصت لجنة المؤتمرات الجمعية العامة باعتماده . ووافق على روح الملاحظات التي أبداها وكيل الأمين العام لشؤون المؤتمرات والمهام الخاصة في الجلسة ١١ بشأن وقف المحاضر الموجزة . وقال ان اجراء مفاوضات غير رسمية قبل الاجتماعات الرسمية ينبغي أن يصبح من الممارسات الثابتة لجميع هيئات الأمم المتحدة . وشاطر الرأى القائل بأن مدة انعقاد دورة هيئة ما لاتعد بالضرورة دلالة على أهميتها .

٢٩ - السيد جاسايي (سيراليون) : قال ان من الحتمي ، بالنظر الى الحالة المالية الحرجة للمنظمة ، اعتماد سياسات من شأنها تحقيق الاستخدام الاقتصادى لمواردها المحدودة . وبالتالي ينبغي ألا تستمر لجنة المؤتمرات في الموافقة على أية طلبات تتعلق بالخروج فيما بين الدورات عن جدول المؤتمرات المعتمد الا على أساس أن يكون بالامكان تغطية أية مصروفات اضافية لازمة ، من اعتمادات الميزانية المقررة . وقال ان بامكان الأمانة العامة أن تستمر في معالجة حالات الخروج التي لاتترتب عليها آثار مالية أو ادارية ، وفي معالجة مسائل السياسة العامة التي لاتقتضي ادخال تغييرات ادارية ذات شأن .

٣٠ - ومضى قائلا ان وفده يدرك القيود المفروضة على الجهود الرامية الى تحسين الانتفاع

(السيد جاسابي ، سيراليون)

بموارد المؤتمرات ، الا أنه يرى أن على الأمين العام أن يواصل بالتضافر مع لجنة المؤتمرات ، البحث عن طرق أفضل لتأمين زيادة الكفاءة في الانتفاع بموارد المؤتمرات . ولهذا الغرض تكفي نسبة ٢٠ في المائة للبرمجة الزائدة . وأضاف أنه ينبغي في هذا الصدد ايلاء المزيد للتعجيل بتدبير وتدريب موظفي المؤتمرات ، نظرا لأن الاستمرار في التعاقد مع موظفين مستقلين يتيح فرصة أخرى للتحايل على أنظمة التوظيف .

٣١ - وأضاف أنه ينبغي تضمين مشروع جدول المؤتمرات للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ كامل نتائج الاستعراضات التي أجراها رئيس لجنة المؤتمرات بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية .

٣٢ - وقال ان وفده يقدر الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر ، الا أنه يتساءل متى تستطيع الأمانة العامة أن تمتثل لأحكام القرار ٣٤/٥٠ المتصلة بمراقبة الوثائق والحد منها .

٣٣ - وأضاف ان وفده لايزال يؤيد المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بوقف اعداد محاضر موجزة لبعض الهيئات الفرعية ، وهو يرى ، ولئن كان يدرك القضية التي عرضتها بعض الهيئات الفرعية لكي يؤذن لها باعداد محاضر موجزة لجلساتها نسبة لما لمهامها من طابع خاص ، أن على الجمعية العامة ولجنة المؤتمرات أن تتوخيا الاقلال لدى منح الاستثناءات . وقال ان على الأمم المتحدة أن تضفي قدرا متساويا من الأهمية على المسائل القانونية والسياسية والاقتصادية . لذلك يتردد وفده في تأييد توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٩ (ب) من الوثيقة A/C.5/35/12 .

٣٤ - وأضاف أنه يمكن تقليل طول الوثائق الى حد كبير اذا ماضمنت قدرا أقل من المعلومات الأولية والتفاصيل . وفيما يتعلق بحالات التأخير في اصدار الوثائق ، فهو يوافق على ضرورة تقديم تفسيرات كاملة في الوثائق بشأن حالة الاستعداد لاخراجها . وقال ان على الوفود ، من أجل تقليل عدد النسخ التي تصدر ، أن تأخذ الوثائق من بعثاتها قدر المستطاع ، بدلا من أن تطلب نسخا اضافية من موظفي توزيع الوثائق بغرف الاجتماعات .

٣٥ - وأضاف ان مسألة تبسيط جداول اجتماعات الدورات تحظى باهتمام تام في عدد من هيئات الأمم المتحدة ؛ وان من الضروري بالنسبة لجميع الأجهزة والهيئات الفرعية أن تعكف على معالجة قضايا مثل تعيين المسائل التي يلزم البت فيها في الدورة المقبلة ، وامكانية تجنب مناقشة التقارير المرحلية مالم يطلب منها القيام بذلك بصفة محددة ، والأخذ بنظام لاعداد الوثائق مرة كل سنتين فيما يتعلق ببعض البنود ، وامكانية تقليل عدد الوثائق بالتمييز بين المسائل التي لاتنطوي على آثار بالنسبة للسياسة العامة والمسائل التي يمكن أن تترك للأمانة العامة ، وازدياد حجم العمل الموكل الى اللجان المخصصة ، وتعزيز دور موظفي اللجان فيما يتعلق بتنظيم الأعمال .

٣٦ - وأشار الى أن هنالك ابتكارا هاما أخذ به برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وقد ترغب لجنة المؤتمرات في أن توصي به الهيئات الأخرى ، وهو اعداد موجز كامل على صفحة الغلاف لكل الوثائق يبين المجالات التي يلزم فيها اتخاذ تدابير ، وطبيعة هذه التدابير وآثارها المالية .

(السيد جاسابي ، سيراليون)

٣٧ - وأعلن أن وفده يؤيد ، من ناحية عامة ، توصيات لجنة المؤتمرات الواردة في الفقرة ٧٠ من تقريرها ، ويوافق على الموقف الذي اتخذته تلك اللجنة فيما يخص الترتيبات المتعلقة بالدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار .

٣٨ - وقال ان فشل المؤتمرات الخاصة يؤدي الى فقدان الأمل بل وزيادة التقلب عندما يستمر تجاهل روح الوحدة التي تهديها مجموعة كبيرة . واسترسل قائلا ان المشكلة لاتكمن في كون اختصاصات المؤتمرات الخاصة لم تحدد على نحو سليم وانما في عدم الرغبة في التفاوض بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك . وأعلن أن وفده يوافق على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤتمرات الخاصة والتي أوصت بها لجنة المؤتمرات ويتطلع الى قيام الأمين العام بتقديم نظام داخلي معياري في الدورة السادسة والثلاثين .

٣٩ - وقال ان على الأمم المتحدة أن تستفيد من الدعوات التي تقدمها الحكومات لعقد مؤتمرات بعيدا عن المقر ، خاصة بالنظر الى الصعوبات التي تواجه بعض الوفود في تغطية تكاليف الاقامة في معظم مقار العمل الثابتة .

٤٠- السيد آموربين (اوروغواى) : اكد ان وفده على استعداد لتأييد توصيات لجنة المؤتمرات ، رهنا بالتعديلات التي قد توافق عليها الجمعية ، وخاصة فيما يتعلق بالدورة العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار .

٤١- ولاحظ وفده بارتياح العمل الذى قامت به اللجنة بشأن مسألة المدة المنتواة والفعلية لدورات الهيئات الفرعية ومسألة المبادئ التوجيهية المتعلقة باعداد وتنظيم المؤتمرات الخاصة .

٤٢- وقال انه ذكر في المشروع المنقح لجدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٨١ ان مكان انعقاد الدورة التاسعة عشرة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية لم يحدد بعد . بيد ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية قبلت بالفعل الدعوة التي قدمتها حكومته لها لكي تعقد دورتها في مونتفيديو ، وهو لذلك يطلب تنقيح مشروع جدول المؤتمرات لكي يعكس تلك الحقيقة .

٤٣- السيد بابيندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان تقرير لجنة المؤتمرات واضح وشامل للغاية وان وفده يستطيع أن يؤيد باخلاص التوصيات الواردة في ذلك التقرير . وقال ان من دواعي سروره على نحو خاص كون اللجنة قد عملت بما تدعو له باعدادها تقريرا أتيح للدول الاعضاء قبل افتتاح الدورة بفترة طويلة .

٤٤- وقال ان وفده اصيب بخيبة امل ازاء ما تلقاه رئيس لجنة المؤتمرات من ردود على الرسائل التي وجهها الى هيئات الامم المتحدة التي ظهر ان لها معدلا عاليا من التأخير في بدء الاجتماعات او انهائها في وقت مبكر او الغائها . وقال ان النقطة الرئيسية التي ذكرت في تلك الردود هي ان بعض الظروف السياسية الدقيقة تتطلب اجراء مشاورات غير رسمية . بيد انه ، ولئن كان يسلم بأهمية هذه المشاورات واسهامها في عمل الامم المتحدة ، فهو يرى ضرورة جدولتها بطريقة تؤدى الى توفير ، وليس تبديد ، الموارد الباهظة التكلفة لخدمة المؤتمرات .

٤٥- وقال ان للامانة العامة قدرة محدودة على القيام - احيانا بطريقة عشوائية - بتجهيز الحجم المتزايد من الوثائق التي يطلبها بعض الممثلين في عدة هيئات حكومية دولية . وان كل صفحة من هذه الوثائق تستتبع تكلفة باهظة من حيث وقت الموظفين واستخدام المعدات واستهلاك المواد واللوازم .

٤٦- وأشاد بأميني اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي للطريقة التي حاولا بها الامتثال لقرارات المجلس والجمعية التي ترمي الى ترشيد اعداد الوثائق وتأمين تعميمها قبل بدء اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية بوقت كاف لتمكين الدول الاعضاء من الاستعداد على نحو كاف لتلك الاجتماعات .

٤٧- ومضى قائلا ان من الواضح ان احد الاسباب الرئيسية للتأخر في اصدار الوثائق هو ضخامة حجم التقارير ؛ وأن من شأن الامتثال على نحو اكثر صرامة لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦ بشأن طول الوثائق ، ان يخفف بعض الشيء من وطأة هذه المشاكل . وهنالك سبب آخر هو تأخر

(السيد بابيندورب ، الولايات المتحدة الامريكية)

الحكومات في تقديم الآراء التي تطلبها الامانة العامة . وبالاضافة الى ذلك هناك سبب آخر يذكر أحيانا في حالات تأخير الوثائق وهو ضرورة الحصول على تراخيص داخل الامانة العامة . ومضى قائلا ان الاضطلاع بالمسؤوليات والسلطات الادارية والتنفيذية على النحو اللازم لابد أن يؤمن صياغة التقارير قبل موعد الاصدار بوقت كاف يسمح باصدار تراخيصها بشكل واف داخل الامانة العامة . وأضاف أنه ينبغي منح مسودات الوثائق التي ترسل للاستعراض أولوية عالية في الادارات التقنية . وأردف انه ينبغي تزويد الجمعية العامة بأسباب لا بمعاذير ، لحالات التأخر في اصدار الوثائق . وبذلك تتمكن هيئات الامم المتحدة من تكوين فكرة دقيقة عن الشخص أو العطل المسؤول عن تأخير اصدار الوثيقة ، بل وأهم من ذلك لتمكين موظفي الامانة العامة من أن يستخلصوا من هذه المعلومات نتائج سليمة حتى لا تتكرر نفس الاخطاء .

٤٨ - وقال ان المبادئ التوجيهية المقترحة فيما يتعلق بالمؤتمرات الخاصة من شأنها ان تؤدى الى زيادة الفعالية والاقتصاد في سير اعمال الامم المتحدة ، وأن تمكن الهيئات التحضيرية ووحدات الامانة العامة المعنية من تكريس المزيد من الوقت للمسائل الموضوعية وليس الاجرائية . وأضاف أن من شأن مشروع النظام الداخلي الذى طلب من الامين العام أن يقدمه الى الدورة المقبلة أن يمكن المؤتمرات الخاصة من معالجة البنود الموضوعية المدرجة في جداول أعمالها بطريقة أسرع .

٤٩ - ومع انه يمكن القول بأن لجنة المؤتمرات لم تبلغ الكمال في اداء مهمتها منذ انشائها الا أنها قد ساعدت في ادخال تحسينات في عمل الامم المتحدة . ومما لا شك فيه أنه لولا اسهام اللجنة لكانت الأمور اسوأ بكثير . وقال ان ولاية اللجنة التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٣٢ / ٧٢ لاتزال ملزمة قانونا .

٥٠ - وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالدورة العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، فان وفده ملتزم بضرورة اختتام اعمال المؤتمر اختتاما ناجحا في وقت مبكر ، ولا يفضل نيويورك على جنيف او جنيف على نيويورك كمكان لعقد الدورة . بيد أنه توجد متطلبات متنافسة على خدمات المؤتمرات المتاحة كما أن امكانية اجراء المفاوضات العالمية بالمقر تضيف عنصرا جديدا . وعليه ، ينبغي اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة في ضوء الآثار الادارية والمالية لاعادة جدولة الاجتماعات المزمع عقدها في نيويورك . وقال ان الأمل يحدو وفده في أن يتمكن الامين العام من تقديم بيان عن الآثار الادارية والمالية الى الجمعية العامة عندما تنظر في الطلب الوارد في الوثيقة A/35/500 .

٥١ - وقال ان تجربة وقف اعداد المحاضر الموجزة بالنسبة لبعض الهيئات الفرعية قد كللت بالنجاح ، وان وفده يؤيد التوصية المقدمة من الامين العام حول هذه المسألة في الفقرة ٩ من تقريره (A/C.5/35/12) . وأضاف انه ينبغي استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة وقف اعداد

(السيد بابيندورب ، الولايات المتحدة الامريكية)

المحاضر الموجزة في تحسين آنية اعداد الوثائق الاخرى . بيد ان وفده يدرك أن وحدات الامانة العامة خارج ادارة شؤون المؤتمرات والدول الاعضاء تتحملان مسؤولية كبيرة عن التأخر في اصدار الوثائق . وعليه يلزم بذل جهود على جبهة عريضة اذا ما أريد حل مشكلة الوثائق .

٢ ه- السيد هيليل (اسرائيل) : هنأ لجنة المؤتمرات على تقريرها الموجز وذى الطابع العملي ، ولاحظ انه لم يتم في حالات عديدة الانتفاع التام بموارد ثمينة مخصصة للهيئات الفرعية . وأضاف قائلا ان ثلث الوقت المخصص يبدد وأن نتائج المؤتمرات لا تكون في الغالب نتائج ملموسة . لذلك يؤيد وفده تأييدا تاما الجهود التي تبذلها لجنة المؤتمرات واللجنة المخصصة للهيئات الفرعية بغية التقليل من مدة وتواتر اجتماعات الهيئات الفرعية ، ويأمل في ان تنعكس هذه النتائج كما يجب في جدول المؤتمرات المنقح المقبل .

٣ ه- وقال ان وفده يرحب بالتوصية بأن يواصل الامين العام الاخذ بأقصى قدر من البرمجة الزائدة متى تيسر ذلك ، ويؤيد التوصيتين ٣ و ٥ اللتين تشيران الى الاعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمرات الخاصة واجتماعاتها التحضيرية وتنظيم وخدمة تلك المؤتمرات والاجتماعات . بيد أن وفده يلاحظ ان تحسين التسهيلات التقنية وحده لا يكفي ؛ ولذا يلزم ان يبدى جميع المشتركين قدرا اكبر من الرغبة في الاستفادة التامة من التسهيلات القائمة وفي استخدام الوقت المخصص للمؤتمرات ، بطريقة منتجة . واضاف انه ينبغي بذل الجهود لوقف النهج المتمثل في جدولة المشاورات التي تتعارض والاجتماعات الرسمية وتتداخل مع الجدول المعتمد . واضاف ان وفده يسلم بضرورة اجراء مشاورات غير رسمية ؛ بيد انه فيما يتعلق بالاجتماعات الرسمية للمنظمة - سواء كانت تحضيرية أم لم تكن - فانه ينبغي التقيد التام بمبدأى المساواة في السيادة والعالمية .

٤ ه- واضاف ان منح استثناءات من وقف اعداد المحاضر الموجزة للهيئات الفرعية امر لا مبرر له الا في الحالات التي تكون فيها الصياغة القانونية الدقيقة هي لب الموضوع .

٥ ه- وقال ان وفده يسلم بضرورة الخروج على جدول المؤتمرات المعتمد والاخذ باطار مرن لمراعاة التطورات التي تحدث في السنوات التي لا توضع فيها الميزانية ، مثل الانعقاد المقبل للدورة العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار وبدء المفاوضات العالمية . واضاف ان من رأى وفده انه لم يتم الانتفاع على نحو كاف بلجنة المؤتمرات بوصفها اداة فعّالة لمراقبة العديد من انشطة المؤتمرات الخاصة بالمنظمة . لذا فان من الضرورى ان تشترك الحكومات الممثلة في تلك اللجنة اشتراكا اكثر عمقا في العملية الفعلية لوضع الاطار اللازم للمؤتمرات ؛ فهذه الموارد الهائلة المخصصة للمؤتمرات هي ، قبل كل شيء ، مما تقدمه الدول الاعضاء ، ومن ثم ينبغي لتلك الدول ان تشترك اشتراكا مباشرا في تحسين الاداء في تلك الناحية . ومضى قائلا ان بعض المؤتمرات ، شأنها في ذلك شأن انشطة اخرى ، قد اصبحت ، بمرور السنين ، ذات طابع متزايد الجدية ، كما اصبحت عديمة الجدوى بل وبالية بصورة متزايدة ؛ واعرب عن أمله في تحقيق مزيد من الفعالية نتيجة جهد متواصل ومثابر تبذله لجنة المؤتمرات . واضاف ان من الممكن ان تكون احدى طرق تحسين الاداء هي وضع برنامج مؤتمرات موجز يركز على عقد اجتماعات ضرورية تستطيع احراز نتائج ولا يتجاوز حدود الموارد المتاحة .

٦٥- السيد غويتش (هنغاريا) : لاحظ ان مهمة تنسيق المؤتمرات المختلفة تنسيقا يأخذ في الاعتبار الواجب الاولويات الخمس للمنظمة ويؤمن فعالية محافل التفاوض الدولي هي مهمة ملحة على نحو خاص في هذه الفترة من فترات النشاط السياسي الدولي المكثف . ومضى قائلا ان تقرير لجنة المؤتمرات يعكس الرغبة في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بخطة المؤتمرات . وقال ان وفده يؤيد تأييدا تاما التدبير الذى اتخذته اللجنة بعدم الموافقة على حالات الخروج عن الجدول المعتمد الا على اساس ان يكون بالامكان تغطية اية مصروفات اضافية من اعتمادات الميزانية المقررة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وقال ان من الملاحظ ان التدبير المتخذ في ميدان البرمجة الزائدة اثبت فعاليته في تقليل الاثر السلبي لحالات الغاء الاجتماعات المقررة وفي تحسين الانتفاع بموارد المؤتمرات . واستدرك قائلا انه يعتقد ان بالامكان تقليل مدة دورات الهيئات الفرعية بزيادة الدقة في التحضير للاجتماعات وتقليل حالات الغائها ، أو انهائها في وقت مبكر . وفي هذا الصدد ، اعرب عن امله في ان تستجيب اللجنة الخامسة لنداء رئيسها المتعلق بالتقيد بالمواعيد . وقال ان من الممكن ايضا استخدام الدورات على نحو اكثر فعالية اذا ما صدرت الوثائق في حينها .

٦٧- وشدّد على القول ، وهو يبدى ارتياحه للنتائج التي احرزت في مراقبة الوثائق والحد منها ، بأن قاعدة الستة اسابيع لم تكن في الغالب اكثر من حلم ، ونادرا ما قدم اى تفسير لحالات التأخير . ولذلك فهو يؤيد التوصية ٢ بوصفها اقل ما تتوقعه الوفود . واعرب عن امله في اصدار جميع الوثائق في المستقبل القريب في حينها .

٦٨- وفيما يتعلق بموضوع المؤتمرات الخاصة ، شدد على اهمية اولويات الامم المتحدة ، واهمية التنسيق والاعمال التحضيرية ، وضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع تنفيذا تاما . ومضى قائلا ان على لجنة المؤتمرات ان تصب جهودها على تنسيق المؤتمرات وان تحد ، اذا لزم الامر ، من المؤتمرات الخاصة ، بدلا من ترشيدها ، اذ تلك هي مهمة الامانة العامة . واضاف قائلا ان من الضرورى ان ينصب العمل المقبل على مجالات الاولوية الخمس لنشاط المنظمة بغية مراقبة ووقف الزيادة الهائلة في عدد الاجتماعات والمؤتمرات التي لا تدخل ضمن اطار تلك المجالات . واعرب عن امله في ان تعتمد الجمعية العامة المبادئ التوجيهية الواردة في التوصية ٣ .

٦٩- وفي الختام ، اعرب عن تأييده لتوصيات الامين العام الواردة في الوثيقة A/C.5/35/12 ، وفي ان يتم تنفيذها بحلول موعد الدورة القادمة .

٧٠- السيد مابفيكو (ملاوى) : قال ان لجنة المؤتمرات ادت عملا جيدا ضمن حدود اختصاصاتها ، ولكن الشك يراود وفده الى حد ما ازاء توصيتها المتعلقة بالبرمجة الزائدة ؛ اذ انه يخشى ان تؤدى البرمجة الزائدة بنسبة الـ ٢٠ في المائة المعمول بها حاليا الى زيادة مماثلة في الموارد اذا ما عقدت جميع الاجتماعات المقررة . لذلك يجد وفده الاهتمام ، بدلا من هذه التوصية ، بتوسيع ادارة شؤون المؤتمرات على نحو فعّال لكي تتولى كامل المسؤولية عن وضع الترتيبات اللازمة لكافة المؤتمرات المقررة وعن تأمين اتخاذ ما يلزم من التدابير المتعلقة بالغاء الاجتماعات في حينه ، اى قبل تبديد الموارد .

(السيد مابفيكو ، ملاوى)

٦١- وطلب من الامانة العامة ان تزود جميع اعضاء اللجنة بقائمة بجميع الاجتماعات التي كان من المقرر ان تعقد في عام ١٩٧٩ والتي لم تعقد ، مشفوعة بالاسباب التي ادت الى الغاء كل اجتماع او الى التأخير في بدئه او انهائه في وقت مبكر . وطلب كذلك تأكيدا بأن هذه المعلومات ستقدم ، على نحو مسلم به ، في المستقبل . وقال انه ينبغي ايضا اعداد تقرير عن حالة الاجتماعات ، فيما يتعلق بالاجتماعات الاضافية او التغييرات التي تدخل على الجدول الذى اعتمدته لجنة المؤتمرات في الفقرة ١٢ من تقريرها . وتساءل عما اذا كان الامين العام لا يزال يثق في انه يمكن تغطية المصروفات التي يتطلبها هذا الجدول من الموارد المتاحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٦٢- السيد لوشنير (جمهورية المانيا الاتحادية) : اعرب عن تقديره للعمل الذى قامت به لجنة المؤتمرات ، فقال انه ينبغي تشجيع الامين العام على عزمه مواصلة تطبيق اسلوب البرمجة الزائدة . واستدرك قائلا ان استخدام عبارة " بأقصى قدر من البرمجة الزائدة " الواردة في الفقرة ٧٠ من تقرير اللجنة (A/35/32) ، قد يؤدى الى سوء فهم النتائج المرجوة والى تحريفها ، اذ ان البرمجة الزائدة ، شأنها في ذلك شأن اى برمجة او تخطيط ، تؤدى الى تقييد الموارد .

٦٣- وضم صوت وفده للمناشدة التي وجهها رئيس اللجنة الخامسة للتقيد بالمواعيد بالنظر الى كون ثلث الزمن المخصص لهيئات الامم المتحدة يبدد بسبب التأخير في بدء الاجتماعات او انهائها في وقت مبكر او الغائها . واضاف ان وفده يهتم بمعرفة نتائج المشاورات التي اجريت بين لجنة المؤتمرات والهيئات الفرعية المذكورة في المرفق الثاني لتقرير اللجنة ، وبأية جهود بذلت لايجاد صلة رسمية بين لجنة المؤتمرات واللجنة المخصصة للهيئات الفرعية . واضاف ان التشديد الذى تضعه اللجنة الاخيرة على زيادة الجهود الرامية الى جدولة الاجتماعات على اساس مرة كل سنتين يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح يؤمل ان تؤدى بالفعل الى تخفيض عدد الاجتماعات .

٦٤- وقال انه سيلزم بذل جهود لمراقبة الوثائق والحد منها ، بما في ذلك قاعدة الصفحات الاثنتين والثلاثين ومبدأ وقف اعداد محاضر موجزة للهيئات الفرعية . وبالاضافة الى ذلك ، فان من شأن تنفيذ التوصية ٧ من توصيات لجنة المؤتمرات ان يسهم اسهاما كبيرا في تحسين عمل الجمعية العامة ذاتها .

٦٥- وقال ان وفده يقدر الجهود التي بذلتها الامانة العامة لاعداد المبادئ التوجيهية الواردة في التوصية ٣ من توصيات لجنة المؤتمرات ، بالنظر الى العدد المتزايد للمؤتمرات الخاصة . واضاف انه ينبغي ، من حيث المبدأ ، عدم عقد مؤتمرات خاصة أو انشاء لجان تحضيرية اذا كان يوجد بالفعل جهاز حكومي دولي مختص داخل منظومة الامم المتحدة وان على الحكومات ان تمتنع عن انشاء اجهزة جديدة تابعة للامانة العامة .

٦٦- ولاحظ انه ينبغي ضم مؤتمرين في مشروع الجدول المنقح للمؤتمرات والاجتماعات الوارد في الوثيقة A/35/32/Add.1 ، وهما المفاوضات العالمية والدورة العاشرة لمؤتمر الامم المتحدة الثالث

(السيد لوشنير ، جمهورية المانيا الاتحادية)

لقانون البحار . وقال ان من المفترض ان يتطلب الاخير قدرا معينا من اعادة جدولة اجتماعات اخرى ، ولذلك يؤيد وفده التوصية ٩ من توصيات لجنة المؤتمرات . وقال انه مما سيحظى بالتقدير من جانبه ان تقوم الامانة العامة بابلاغ اللجنة بالاجتماعات المزمع اعادة جدولتها والآثار المالية التي ستترتب على ذلك .

٦٧- السيد راكاو (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قال ان تقرير لجنة المؤتمرات (A/35/32) يبين انها لم تف تماما بالولاية الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/٧٢ ؛ ومع ذلك كانت عاكفة على مسائل ينبغي ان تكون من صميم مسؤولية الامانة العامة وحدها . واضاف انه لا يمكن النظر في ادخال اى تغيير في اختصاصات اللجنة طالما ظلت هذه الحالة مستمرة .

٦٨- ومضى قائلا ان اسلوب البرمجة الزائدة اثبت نجاحه ، وانه بالنظر الى ما يحدث ، في المتوسط ، من عدم الانتفاع من ثلث الوقت المخصص لهيئات الامم المتحدة بسبب التأخير في بدء الاجتماعات او انهائها في وقت مبكر او الغائها ، فانه لامر واقعي احداث زيادة اخرى في نسبة البرمجة الزائدة . واستدرك قائلا انه يتعين ان يصحب البرمجة الزائدة التخطيط الدقيق للقدرة المطلوبة والانتفاع التام بموارد المؤتمرات المخصصة . وتساءل عن السبب في تأجيل النظر في هذه المسألة الى فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وقال لعل الزمن قد حان لئلا يخصص للاجهزة واللجان وغيرها من الهيئات التي سجلت اعلى نسبة من التبديد الا القدر المتوسط من الاموال التي تم الانتفاع بها فعلا .

٦٩- وقال انه ينبغي عدم تقويض المقررات التي اتخذت بالفعل فيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها . وانه ينبغي ان تظل التقارير التي لا تمتثل لقاعدة الصفحات الاثنتين والثلاثين هي الاستثناء ؛ ذلك ان الحالة المالية للمنظمة تستدعي الاقتصاد . وقال ان وفده يؤيد الدعوة الى تقديم تفسيرات كافية لاى حالة من حالات التأخير في اصدار الوثائق . بيد ان التفسيرات وحدها لا تكفي ؛ اذ يحق للدول الاعضاء ان تتوقع ازالة الاسباب ، وان تتاح لها الوثائق اللازمة دون تأخير بجميع لغات العمل .

٧٠- واضاف انه ينبغي وقف الاتجاه نحو الزيادة المستمرة في عدد المؤتمرات الخاصة ، ولذلك يؤيد وفده مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧٠ من تقرير لجنة المؤتمرات والمبادئ التوجيهية المقترحة بشأن الاعداد للمؤتمرات الخاصة وتنظيمها وخدمتها . واسترسل قائلا انه ينبغي ، كلما اقترح مؤتمر خاص ، ايلاء الاعتبار الواجب لما يمكن ويتوقع ان يسهم به في تحقيق الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تعزيز السلم والامن الدولي . واردف انه ينبغي الا تعقد مؤتمرات خاصة الا اذا كانت لا توجد هيئات مختصة اخرى لمعالجة الموضوع ، ويجب ألا يؤدى عقدها الى زيادة موظفي الامانة العامة للامم المتحدة ، حتى ولو بصفة مؤقتة واضاف ان الوكالات المتخصصة تستطيع معالجة العديد من المشاكل .

٧١- واعلن ان وفده على استعداد لاعتماد جميع التوصيات المقدمة من لجنة المؤتمرات .

(السيد راكاو ، الجمهورية الديمقراطية الالمانيـــة)

٧٢- وفي الختام اعرب عن التهاني لوفد الاتحاد السوفياتي بمناسبة الانجاز الناجح لرحلـــة الفضاء القياسية التي قام بها اثناء من رواد الفضاء السوفيات .

٧٣- السيد بوياد جف (بلغاريا) : اعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة المؤتمرات ، خاصة فيما يتعلق بمواصلة اجراء البرمجة الزائدة . واضاف ان من شأن التنفيذ التام للتوصيات الواردة فـــي التقرير (A/35/32 و Add.1) ان يفضي الى التوزيع الامثل لموارد المؤتمرات والاجتماعات والـــى تخفيض التكاليف التشغيلية ، وبذلك يحدث اثرا ايجابيا على ميزانية الامم المتحدة ككل .

٧٤- واعلن ان وفده يؤيد تماما توسيع نطاق التعاون بين لجنة المؤتمرات وهيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، بالاضافة الى التنفيذ المستمر لجميع التدابير التي اتخذت في الدورات السابقـــة لتعزيز فعالية المؤتمرات والاجتماعات . وقال ان وفده سر لملاحظة النتائج الايجابية للبرمجـــة الزائدة ، وسيواصل تأييد جميع الاقتراحات البناءة التي ترمي الى ازالة اوجه القصور التي تعيـــق فعالية تنظيم المؤتمرات وتشكل عبئا على الميزانية . كما يؤيد التدابير التي اتخذها المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمدة المؤتمرات والاجتماعات ومراقبة الوثائق والحد منها . واضاف ان بامكان اللجان الرئيسية ان تساعد لجنة المؤتمرات باجراء دراسة دقيقة لمشكلة عدد المؤتمـرات ومدتها والطلبات المتعلقة بعقد مؤتمرات اضافية لم تدرج في الجدول بدءا .

٧٥- وقال انه يوجد في الوقت الحالي توزيع متوازن لموارد المؤتمرات بين مجالات النشـــاط الاساسية الخمسة للمنظمة وان الاخلال بهذا التوازن ستترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة للمنظمة ويشكل انتهاكا للميثاق . بيد ان مما يؤسف له انه حدثت في الماضي حالات منحت فيها الاولوية لمجالات نشاط غير اساسية . لذا فان على لجنة المؤتمرات ان تنظر في نظام يكفل التوزيع المتوازن الامثل لموارد المؤتمرات وان تدرس الاحتياجات المقبلة للمنظمة وتعد توصيات تكفل التنســـيق المحسن ، عملا بالفقرة ٣ من الجزء ثانيا من قرار الجمعية العامة ٣٣٥١ (د-٢٩) . واضـاف ان الجمعية العامة اتخذت خطوة ايجابية اولى باعتمادها للمقرر ٣٣/٤١٧ ؛ ذلك ان وضع قيود صارمة على موارد المؤتمرات من شأنه ان يشجع الدول الاعضاء والامانة العامة على اعادة تحديـد الانشطة البالية أو ذات الفائدة الحدية ، كي يتسنى بذلك الافراج عن الموارد واستخدامهـــا في مجالات نشاط اخرى .

٧٦- وقال ان وفده يؤيد التوصيات الواردة في الفصل الثامن من تقرير لجنة المؤتمرات ، وكذلك الاقتراح الداعي الى ضرورة ان تنعكس الحاجة الى الفعالية والاقتصاد في قرار يصدر عن الجمعيـة العامة . واضاف ان وفده يعتقد انه يمكن زيادة تفصيل هذه التوصيات ، خاصة فيما يتعلـــق بالانتفاع التام من موارد المؤتمرات الموجودة بالامانة العامة في مجال خدمة المؤتمرات الخاصـــة وتطبيق معايير علمية لحجم العمل بالنسبة لموظفي خدمة المؤتمرات .

البند ٦٠ من جدول الاعمال : التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) الامم المتحدة (تابع) (A/35/5 ، المجلدات من الاول الى الرابع ، و A/35/473)

٧٧- السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه عندما نظرت اللجنة في التقارير المالية والحسابات الخاصة بالامم المتحدة ، اثير عدد من الاسئلة عن اللقب الوظيفي : " المراقب المالي " . وفي هذا الصدد ، رجا وفده ان يطلب من وكيل الامين العام لشؤون الادارة والمالية والتنظيم تقديم ايضاحات تفصيلية شفوية وخطية على حد سواء .

٧٨- الرئيس : اكد لممثل الاتحاد السوفياتي انه احيط علما بطلبه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥